من الحدود قال الشيخ عمر قارئ الهداية اذا سرق الذمي او زنى
ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره بشهادة المسلمين لم يقم
عليه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم سقط عنه الحد
اه وينبغي ان يقال كذلك في حد القذف وفي اليتيمة من كتاب
السير ان الذمي اذا وجب التعزير عليه فاسلم لم يسقط عنه ولم
ار حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتاديب فبلغ وقبل التعزير
الرازي عن الشافعية سقوطه لرجوع بالبلوغ ومقتضى ما في
اليتيمة انه لا يسقط الا ان يوجد نقل صريح اه قوله وعن ابي
ح اذا ضرب بعض الحد الاخير بعد الاسلام لا تقبل شهادته لان
الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء تعلق بالاخير كذا في الشمني
قوله وعند اذا ضرب الاكثر بعد الاسلام لا تقبل شهادته لان
للاكثر حكم الكل كما في الشمني قوله وروى عند اذا ضرب سوطا
سقطت شهادته قال في التبيين وهو نظير مسئلة اسلام الذمي
في حالة الحد على ما بينا قوله ولا تقبل شهادة ولد لابويه الخ
اطلق في ولد فعم ولد من جهة فلا تقبل شهادة ولد الملاعن
لاصوله او هو له او لفروعه لشبهة من وجه بدليل صحة دعوته
منه وعدمها من غير ويحرم مناكحته ووضع الزكاة فيه فاحكام
البنوة ثابتة له الا الارث والنفقة من الطرفين ولد الغاصب
ولو باع احد التوءمين وقد ولد في ملكه واعتقه المشتري
فشهد لبايعه تقبل فان ادعى الشراء ثبت نسبهما وانتقض البيع
والعتق والقضاء ويرد ما قبض او مثله ان هلك لان استناد الحر يلا

العقد وان كان تقضى قصاصا في طرف او نفس فارشه عليه
دون العاقلة وتمامه في تلخيص الجامع من باب شهادة ولد
الملاعنة كذا في البحر وفيه ايضا قيد بالشهادة لهم لان الشهادة
على اصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد على ابنه لابن ابنه فانها
لا تقبل لوجود المانع من المشهود له وفي المحيط قال محمد رجل شهد
لابن ابنه على ابنه تقبل لانه حين شهد عليه لم يرجع الولد
بل يصير جدا بعد حكم الحاكم بشهادته فحينئذ يصير جد ابيه حجب
الشهادة والشيء لا ينفي وجوب نفسه اه وهذا التعليل يفيد
ان الكلام في شهادة الاب على اقرار ابنه بان ما ولدته زوجته
ابنه لا في الزوجية والاولى في الاصول اه قال في المنح بعد نقله
قلت وفي شرح النظم للوهباني لشيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة
ذكر ان شهادة الانسان لابن ابنه على ابنه مقبولة وعزاه
الى قاضيخان والطلبة ولم يقيده بحق دون حق والله اعلم ولعل
وجه القبول ان اقامته على الشهادة على ولد وهو اعز عليه من
ابن ابنه دليل على صدقه فتنتفي التهمة التي ردت لاجل الشهادة
والله اعلم قوله ولا الاجير لمن استاجره والمراد بالاجير على قول
المشائخ التلميذ الخاص الذي يعد ضرر استاذه ضرر نفسه ونفعه
نفع نفسه وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة للقانع باهل
البيت وقيل هو الاجير مساهمة او مشاهرة لانه يستوجب الاجر
بنافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة فكانه استاجره عليها قاله
في الدرر وفي التبيين والمراد بالاجير في الحديث التلميذ الخ قوله